بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الليبية

إعداد الباحثة

أمل محمد حسين الحمادي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود عبدالحميد حسين

استاذ علم الاجتماع

ورئيس قسم الاجتماع

بكلية الآداب جامعة دمياط

الدكتور

أحمد علي مصطفى حجازي

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب

جامعة دمياط

تمهيد:

إن مجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع الليبي تعاني اليوم من تحديات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية أفرزتها التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لحقت بكيان ووظائف المؤسسات الاجتماعية في مجال الضبط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي، وعلى ما يبدو أن تغير العلاقات الاجتماعية وتفككها قد يكون هو الأمر الأضر نتاجاً لبعض التغيرات التي أصابت عمق القيم والمعايير السائدة في المجتمع، والذي قد ينتج عليها تغير في نمط العلاقات والاتصال والتواصل الأسري مما ينتج عنه انتشار التفكك الأسري بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأسر والأقارب والجيران والأصدقاء.

إن التغير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وبشؤون الحياة المختلفة، وقديماً قال الفيلسوف اليوناني (هيرتر قليطس) "إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم" وظاهرة التغير أوضح ما تكون في مناحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أدى بعض المنكرين إلى القول بأنه ليس هناك مجتمعات ولكن الوجود تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر ومع التغير الاجتماعي والثقافي الذي أفرز عدة تحولات التي مست جميع بنيان المجتمع والذي أفرز آثاره على الأسرة وبالتالي على وظائفها وأدوارها كمؤسسة اجتماعية، تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تتواجد به، الأمر الذي تسبب في تقليص دور الأسرة وتحلل العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفرادها وأقاربها مما انعكس ذلك على ترابطها وتماسكها؛ وتعد الأسرة النواة التي تنمي شخصية أبناءها في المجتمع أو تساعدهم على تشكيل شخصيتهم، ويعتبر النظام الأسري من أهم النظم الاجتماعية كما يعتبر من أقدمها، حيث تشير الدراسات إلى أن الإنسان بدأ حياته في وسط أسرة، لأنها تشكل أهم خلية له وتستطيع أن تلبي للإنسان احتياجاته الفسيولوجية والإنسانية، ولهذا تعتبر النواة الأولى للفرد والمؤسسة الأولى للمجتمع الإنساني، فقد احتلت ما مزال يحتل مكانة بارزة في المجتمعات الإنسانية عامة، حيث تمارس العديد من

الوظائف التي تساهم في بناء المجتمع، ويؤكد علماء الاجتماع على أن التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة والصعبة التي يهتم بدراستها علم الاجتماع، وإن التغير سمة من سمات أي مجتمع، ولا يوجد مجتمع أو نظام أو إدارة أو مؤسسة لا تتعرض للتغيرات وتبديلات مختلفة ومتباينة من مرحلة إلى أخرى سواء كانت هذه التغيرات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية وقد تكون هذه التغيرات إيجابية أو سلبية أو كلاهما معاً[i].

وتعد الأسرة النواة التي تنمي شخصية أبناءها في المجتمع وتساعدهم على تشكيل شخصيتهم، ونظراً مما نلمسه في الوقت الحاضر من مشاكل أسرية عديدة، ومنها ما انتابها من فقدان للتواصل الاجتماعي وغياب للعلاقات الحميمة، التي كانت من أبرز سماتها والتي حمتها لعقود طويلة التحم فيها الشرق والغرب معاً.

إن الأسرة تتعرض لكثير من التغيرات ولا شك إن لهذه التغيرات تأثيراتها السلبية والإيجابية على أدوارها وعلاقاتها ووظائفها، حيث إن هذه التغيرات لا تمر بدون أن تحدث طفرة من التأثيرات التي تطرأ على كيان الأسرة حيث نجد أن وضع البنيان الأسري في كثير من الدول العربية وفي مجتمعنا الليبي قد باتت تتعرض لشقوق وتصدعات خلفتها عدة عوامل وأسباب، تتمثل في التغيرات الاجتماعية والثقافية كالتعليم وخروج المرأة للعمل وظهور الأسرة النووية وكذلك الثورة كمتغيرات اجتماعية أثرت على المجتمع وبصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، أما التغيرات الثقافية تتمثل في انتشار الإنترنت في محل بيت وظهور استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل لا محدود وكذلك الهواتف المحمولة ووسائل الإعلام والعولمة بصفة عامة قد أثرت على المجتمع والأسرة، فأدت بدورها إلى مظاهر من التفكك والعزلة والانهيار في معظم الأسرة وتفاقم الكثير من المشكلات الأسرية.

ولا شك أن العلاقات الأسرية القوية تمسك وتشد الأسرة بعضها البعض وتضعف وتتفكك عندما تكون علاقاتها ببعضها البعض ضعيفة، وتعتبر العلاقات الأسرية هي من أقدس العلاقات على وجه الأرض، وبذرتها تبدأ بالزواج بين شخصية، وتمثل الأبناء لشمل

الأقارب والأصهار من الطرفين وكانت دائماً على التواصل الدائم والتعاون والتلاحم في السراء والضراء بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأقارب والأصدقاء، إلا أن مصاحبات التغير الثقافي والاجتماعي أو المتغيرات الاجتماعية والثقافية جعلتها تتأثر بالعديد من الجوانب المؤثرة في الأسرة وفي العلاقات والتفاعل فيما بينها، فهي كالشجرة التي تمتد أوراقها يستظل بها المجتمع، وكلما ازدادت أوراقها وتشابكت أغصانها كانت الحصن الدافئ والحصن الأمين لكل من يأوي إليها، فالأسرة أهم النظم الاجتماعية على وجه الأرض الأمر الذي يجعلنا نهتم بدراستها وفهم طبيعتها ودراسة ما يعتريها من مشاكل تؤثر فيها، حيث إنها تقوم بوظائف هامة ويقع على عاتقها مهمة إخراج أفراد قادرين على المساهمة في تنمية وطنهم، فالأسرة هي ذلك الرحم الاجتماعي الذي تبنت فيه بذور الشخصية الإنسانية، وينمو فيه أصول التطبيع الاجتماعي، وتنمو فيه الطبيعة الإنسانية للوليد البشري، غير إن التغير الاجتماعي والثقافي والتقدم الحضاري والتطور الزمني قد ألقى بظلاله على الأسرة وما يسودها من علاقات وتفاعلات وتواصل وترابط قد تغيرت بفعل هذه المتغيرات، فلم تعد كما كانت عليه من التماسك والترابط بين أفرادها وبين الأقارب والأصدقاء والجيران، بل أصبح تفككها أحد الظواهر التي لا نستطيع أن نفعلها حيث إن التغيرات الاجتماعية سمة من سمات أي مجتمع وكذلك التغيرات الثقافية غاية يتطلع الأفراد من ظلالها لمواكبة العصر الحديث[ii]، هذا والمجتمع الليبي والأسرة الليبية قد تعرضت لتغيرات اجتماعية سريعة خاصة بعد ثورة السابع عشر من فبراير – ٢٠١١، التي بدورها أدت إلى الكثير من التغيرات على الأسرة الليبية، وتعيش الأسرة حركة التغير الذي يسيطر عليها من كل جانب وما يطرأ على هذا التغير من مستجدات التي تؤدي بدورها إلى التأثير والتغير في منظومة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأسرة ببعضها البعض وتفككها وتغير القيم واندثار القيم الدينية وتغير وظائف الأسرة وأدوارها وتخلخل روابطها وعلاقاتها وفقدان الروابط بين الأبناء والزوجية، كل ذلك يؤثر

على تماسك الأسرة واستقرارها نتيجة للعديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها في التفكك الأسري وتفكيك وتغير العلاقات الأسرية الاجتماعية نتيجة لهذه المتغيرات.

مشكلة الدراسة:

إن التغير الاجتماعي ظاهرة بارزة في كل الأنشطة الاجتماعية ولها تغيرات وتأثيرات واضحة في كل المجالات الحياتية، والتغير الثقافي يحدث عن طريق الاتصال أما فرديا أو اجتماعيا أو مؤقتا أو دائماً، والتغير يعني بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، بينما "التغير" حينما يضاف إليه كلمة اجتماعي يصبح المصطلح (التغير الاجتماعي) ومعناه كل ما يتعلق بالمجتمع وجميع جوانبه، وهو حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات وهو يشمل جميع مرافق الحياة، فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي.

لقد بات واضحاً أن الأسرة أصبحت تتعرض لضغوط كثيرة فرضتها متغيرات اجتماعية، خاصة بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ وما تعرضت له ليبيا من أحداث وتغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية وعسكرية جعلتها تفقد من العادات والقيم الاجتماعية وتفقد تماسكها وتخلخل علاقاتها الاجتماعية وبناءتها ووظائفها، ونظراً للتطور الذي أصاب جميع نواحي الحياة ولهذه التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة وما يترتب عليها من تصدعات وتشققات التي أصابت كيان الأسرة الليبية قد انعكست هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية على الأسرة الليبية في جميع جوانبها حيث تواجه الأسرة في ليبيا في عصرنا الحالي في معظم مناطق بلادنا العديد من الضغوط النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعديد من المشكلات العامة التي تسود المجتمع التي تؤثر فيه ويتأثر بها، والمتغيرات الاجتماعية كثيرة منها التعليم وخروج المرأة للعمل وتحول نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية والدخل الشهري للأسرة، والمتغيرات الثقافية كثيرة نذكر منها انتشار الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والهواتف المحمولة ووسائل الإعلام والعولمة بصفة عامة، وتقودنا هذه الدراسة إلى معرفة التأثيرات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية التي

انعكست بدورها على الأسرة الليبية من حيث تماسكها وتفككها وتخلخل علاقاتها وروابطها وتغير أدوارها ووظائفها نتيجة لهذه المتغيرات التي سادت ولا زالت تسود المجتمع الليبي وتؤثر بدورها على المجتمع وعلى الأسرة، فالمجتمع ما هو إلا عبارة عن مجموعة أسر تربطها أنظمة وعادات وتقاليد واحدة ومشتركة، إلا أن هذه العادات والتقاليد التي تمارسها الأسرة قد أثرتها عدة موجات جعلتها تتغير وتبدل والمتغيرات الاجتماعية التي سوف نركز عليها الدراسة هي الثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ كعامل اجتماعي له العديد التأثيرات على الأسرة الليبية، وكذلك سوف نركز على خروج المرأة للعمل كعامل من عوامل التغير الاجتماعي، أما بالنسبة للمتغيرات الثقافية فهي كثيرة أيضاً وهذا ما سوف نركز عليه في هذه الدراسة هو الإنترنت وشبكات التواصل ووسائل الإعلام كمتغيرات ثقافية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تنحصر في التعرف على بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الليبي ودورها في تغير العلاقات الاجتماعية للأسرة الليبية وما لهذه التغيرات من تأثيرات سلبية وسوف تركز الدراسة على ثلاثة متغيرات اجتماعية متمثلة في الثورة، وخروج المرأة للعمل وتغير حجم الأسرة ونوعها من ممتدة إلى نووية؛ أما المتغيرات الثقافية فتتمثل في الهاتف المحمول كمتغير ثقافي ووسائل الإعلام والإنترنت سوف تلتقي الباحثة بهذه المتغيرات في الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تدرس ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية وهي ظاهرة التغير الاجتماعي والثقافي، وندرس أيضاً أهم مؤسسة اجتماعية من مؤسسات المجتمع " الأسرة " التي تمثل أول خلية في المجتمعات، لأن الأسرة جزء من المجتمع فدراسة الأسرة تعتبر من الدراسات والمواضيع المهمة والحيوية لأنها أول مؤسسة وخلية في المجتمع البشري، ومعرفة المشاكل والتأثيرات والضوضاء التي تعرضت لها وتؤثر فيها وتدعو إلى إجراء مثل هذا النوع من الدراسات لضمان تماسكها وترابطها وبقائها وتطورها لتحقيق الأهداف المنشودة، كذلك لمعرفة عوامل وأسباب تصدعها وتفككها وتخلخل علاقاتها

وروابطها، لأنها إذا تماسكت واستقامت واستقرت استقر المجتمع وظل مترابطاً، وإذا انهارت وتفككت الأسر انهار المجتمع وتفكك .

وتتمثل أهمية الدراسة التي بين أيدينا في الآتي:-

- تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على إحدى المؤسسات المهمة والحديثة ، ممايسهم في أن تكون الدراسة أثراً طيباً في المكتبة العربية بخصوص المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها في التفكك وتغير العلاقات الاجتماعية والقيم والعادات والسلوك داخل الأسرة الليبية .
- تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات في المكتبة الاجتماعية الليبية، حيث أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت التغير الثقافي والاجتماعي والأسرة إلا أن كل دراسة درست جوانب معينة في الأسرة فمنها من ناحية البناء والوظيفة ومنها من ناحية الزواج المبكر وغيرها –والدراسة التي بين أيدينا تحاول تسليط الضوء على الأسرة من ناحية التفكك الناتج عن عدة متغيرات، ومن ثم تفتح آفاقاً جديدة للمزيد من الدراسات المستقبلية في هذا الموضوع خاصة إن الأسرة الليبية تعاني حالياً من التصدع والتفكك جراء النزاعات المسلحة والتعرض للنزوح خاصة بعد ثورة ١٧ فبراير تعرضت الأسرة لكثير من الانتهاكات التي أثرت على استقرارها وكيانها بل أصبح مهدد بقاءها، ومواجهة الغزو الثقافي الذي بات يهدد كيان الأمة العربية.
- سوف تسهم نتائج الدراسة في مواجهة تأثيرات التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى تغير العلاقات الاجتماعية وتفككها في الأسرة الليبية.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي .
٢. دراسة مدى تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع على العلاقات الأسرية الاجتماعية .

٣. الكشف عن الآثار السلبية والإيجابية للمتغيرات الاجتماعية والثقافية على الأسرة الليبية .

٤. رصد دوافع التغير في العلاقات وتفككها نتيجة لهذه المتغيرات .

تساؤلات الدراسة:

١. ماالمتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي ؟

٢. مامدى تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع على العلاقات الأسرية الاجتماعية ؟

٣. ما الآثار السلبية والإيجابية للمتغيرات الاجتماعية والثقافية على الأسرة الليبية ؟

٤. مادوافع التغير في العلاقات وتفككها نتيجة لهذه المتغيرات ؟

التوجه النظري للدراسة:

١- نظرية ما بعد الحداثة:

تعددت النظريات السويسولجية المعاصرة واختلفت وتعد نظرية ما بعد الحداثة من هذه النظريات التي يسعى روادها لحل مشكلات مجتمعاتنا المعاصرة والتي تم الاهتمام بها بعد فشل النظريات السوسيولجية من خلال تلك الانتقادات الموجهة لها.

مفهوم الحداثة: الحداثة هي عبارة عن جملة من الممارسات الثقافية التي يكون بعضها معادل للحداثة ذاتها.

مفهوم ما بعد الحداثة: يفهم من خلال تحليلات أنصار النظرية، حيث يروا أن المرحلة المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الحديثة تتصف بمرحلة ما بعد الحداثة، وخاصة إن هذه المرحلة ا لحالية تتميز بأعلى درجات التقدم التكنولوجي والصناعي في المجتمع الذي تعيش فيه[iii].

تعريف النظرية: يرى الكثير من المحللين لهذه النظرية أنها نظرية معاصرة جاءت لتقييم وانتقاد النظريات السويسولجية الأخرى فهي بمثابة نظرية سيوسولجية ذات طابع نقدي، مما تحاول أن تعيد تفسير الواقع الاجتماعي واتساق الفكر الإنساني الذي تركته

مجموعة النظريات السويسولجية الكبرى ومعالجة أطرها التصورية والفكرية والقضايا الأساسية التي قامت بها[iv].

وترى نظرية ما بعد الحداثة أن جميع المظاهر الحياتية قد تغيرت وأصبح يطلق عليها مجتمع ما بعد الحداثة الجديدة، وهذه المرحلة تحتاج إلى الكثير من التحليلات حول ما يتم إنتاجه سواء من الناحية التاريخية أو الثقافية والذي تتيح عن استخدام التقنية الحديثة المتمثلة في الحسابات الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة والإعلام والأشكال الحديثة من المعرفة، والتغيرات التي حدثت على البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فجميعها شكلت ما بعد الحداثة.

وتهدف نظرية ما بعد الحداثة إلى البحث عن أسس لتفسير المعرفة الإنسانية وإلى أي حد أصبحت هذه المعرفة ذات طابع عالمي، ترفض فكرة التماسك والتوازن والتضامن والتوازن الاجتماعي وتنقد النظريات التي تعتمد على توحيد الموضوعات ومجالاتها الخاصة والتي تعتمد على المركزية والشمول، وتؤيد النظريات الحديثة والمتطورة، وتحرص على تجزئة الموضوعات وجعلها أفكار لا مركزية وتفسيرها في إطارها الاجتماعي واللغوي[v].

عناصر النظرية[vi]:

يذكر اليكس كالنكوس أن ما بعد الحداثة نشأة بناءة على ثلاثة عناصر متمايزة:

١- الردة على الحداثة: وتمثل الحركات النفسية المعاصرة وخاصة تلك التي أعنيت بمجال المعمار.

٢- ظهور تيار أشهر باسم ما بعد البنوية: تتخلص أطروحة هذا التيار في رفض شعار التوير واعتباره مجرد وهم ولا يمكن تناول الواقع والفكر منفصلين، وإن الأفكار ما هي إلا تعبير عن السلطة.

٣- ظهور مجتمع ما بعد الصناعي: والتي عمل على تطويرها علماء اجتماع كثيرون من بينهم عالم الاجتماع الأمريكي وانيابل والفرنسي الان كورين، والعالم اكسيوم،

حيث يرون أن العالم دخل عصراً تاريخياً جديداً أطلق عليه عصر ما بعد الصناعي وإن المعرفة التي تحظى بها الثقافة في الحياة المعاصرة جعلت منها بدلاً للإنتاج المادي الاقتصاد القوة الدافعة الرئيسية للتطور.

روائد النظرية:

من بين روائد هذه النظرية (جان بود ريارد) الذي اهتم بدراسة المجتمع الاستهلاكي، ومظاهر الاتصال، وخلل أنماط الإنتاج الرأسمالي والثقافي والتكنولوجي، واتساق الضبط والثورة المعلوماتية والأنماط الترفيهية، فهو يرى أن التغير مرحلة يمر بها المجتمع وينتهي المجتمع الجديد وتبدأ مرحلة ما بعد الحداثة في المجتمع ما بعد الحديث، وتعتبر بودياريين أبرز المنظرين في اتجاه ما بعد الحداثة، حيث يرى أن وسائل الاتصال الإلكترونية قد دمرت العلاقة التي تربطنا بماضينا، وشكلت حولنا عالماً من الفوضى والعزلة، وأن ما يؤثر في حياتنا الاجتماعية أبلغ التأثير هو الإشارات والصور[vii].

ومن رواد النظرية (فرانسو ليوتار) لقد سعى ليوتار لظهور علم خاص يرتبط بسوسولوجيا ما بعد الحداثة، وإن كان هذا العلم لا يزال في مرحلته الأولى ولم تتبلور معالمه بصورة واضحة؛ وقد ركز على استخدام اللغة والمعرفة والأدب، وهذا ما حاول تحليله في أشارته لثورة المعلومات والتي من خلالها يمكن استخدام المعرفة لدراسة البناءات والنظم الاجتماعية.

أما "فريدريك جيمسون" فإنه يؤكد على ما بعد الحداثة هي ردة فعل لما قبلها، حيث يرى أن ما بعد الحداثة تتوحد حد بالرغم من تعدد أساليبها ومجالاتها تحت شعار الرفض لما هو معترف به ومقنن.

ويرى أن ما بعد الحداثة تمر بعوامل تبرز فيها سمات شكلية في الثقافة وبروز سمات جديدة في الحياة الاجتماعية ونظام اقتصادي جديد بما يعرف بالمجتمع ما بعد الصناعي أو الاستهلاك أو مجتمع وسائل الإعلام، ويضيف "جيمسون" أن ما بعد الحداثة لا يمكن أن تفهم إلا في سياق الرأسمالية المتأخرة، حيث التوسع في رأس المال في مناطق

تعرف حتى الآن الاقتصاد السلعي ومن ثم أن ثقافة ما بعد الحداثة تتناسب مع سيطرة النزعة الاستهلاكية والطموح والاستهلاك[viii].

ويرى "سكوت لامشي" أن ما بعد الحداثة نمطاً فكرياً يمكن النظر إليه من خلال ثلاثة قضايا مترابطة ومتكاملة وهي[ix]:

١- التغير الثقافي: حيث أكد أنه إذا كانت الحداثة تنظر إلى التمايز الثقافي أو الاختلاف بين الثقافات فإن ما بعد الحداثة تتناول بالتحليل عملية تعميق لتلك الأخلاق.

٢- النمط الثقافي: حيث يرى أن من خصائص ما بعد الحداثة تكوين نظام جديد من الرموز الثقافية المتصلة بالجانب الفكري أكثر من اتصالها بالجانب الحسي.

٣- التدرج الاجتماعي: حيث يرى أن ما بعد الحداثة تؤسس انحطاطاً واضحاً ومفاجئاً للطبقات وكسر حواجزها.

ويرى (لامشي) إن ما بعد الحداثة تكوين نظام جديد من الرموز الثقافية المتصلة بالجانب الفكري أكثر من اتصالها بالجانب الحسي.

ويضيف هؤلاء المنظرين أن مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد، ومن هنا فإن العالم الذي نعيشه ونشاهده في مجتمع وسائل الإعلام والاتصال الحديثة مثل التلفاز والمواقع الإلكترونية داخل بالأفكار والقيم المطروحة للتداول.

وإن ما يتحكم في العالم اليوم هو وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة، التي تعتبر احدى متغيرات الدراسة.

تكمن الفكرة الأساسية لتيار ما بعد الحداثة في الاعتقاد بأن أساليب العالم الغربي في الرؤى والمعرفة والتغير طرأ عليها في السنوات الأخيرة تغير جذري نجم في الأغلب عن التقدم الهائل في وسائل الإعلام والاتصال والتواصل وتطور مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في العالم ككل مما يترتب عليه حدوث تغيرات في اقتصاديات العالم الغربي من الحياة الاقتصادية وظهور مجتمع وثقافة من نوع جديد[x].

مبادئ ما بعد الحداثة التي تنطلق منها معالجة القضايا المختلفة لتيار ما بعد الحداثة[xi]:

١- العدمية: وتعني انعدام قيمة القيم في ظل الحداثة ومنجزاتها ونقد الذات وإنكار الحقيقة والتاريخ، ويمثل هذا المبدأ المنطلق الداخلي لتيار ما بعد الحداثة.

٢- التعامل مع مختلف القضايا من خلال اللغة: حيث تركز تحليلات ما بعد الحداثة على الخطاب أو تفكيكها قد أصبح يحظى بالمكانة الأولى في الجهد النظري لمفكري ما بعد الحداثة.

٣- سعت حركة ما بعد الحداثة إلى: تحطيم الاتساق الفكرية الكبرى المغلقة والتي عادة ما تأخذ شكل الأيدولوجيات حيث تعني ما بعد الحداثة بأنها حالة حضارية تهدف إلى خلق نمط ثقافي ومعرفي يتعارض مع الحداثة.

ويرى (نيتشه) أحد رواد النظرية أن عصر ما بعد الحداثة هو عصر انعدام القمة وأنه لا قيمة للقيم، وأن ما تكون في العصور السالفة من مبادئ راسخة مثلاً عليا سامية وصارت مع مجيء الحداثة عندما أفقد معنى كل القيم.

تصطدم الحداثة بمنظومة تقليدية فإنها توليد تمزقات تتكون تشوهات ذهنية ومعرفية وسلوكية، وتكون حالة فصام وجداني ومعرفي ووجودي معمم؛ وذلك بسبب اختلاف المنظومتين معاً، فالتقليد صلابته، وأساليبه في المقاومة العموم أمام الانتشار الكاسح للحداثة، وطرائفه في التكيف معها في كافة المستويات الاجتماعية وفي القيم وفي الإدراك والسلوك الفردي وفي المعرفة والاقتصاد والسياسة[xii].

يرى عالم الاجتماع الأمريكي – والمؤرخ – بروسي مازليش: أنه لم يعد بمقدورنا أن نفكر في الإنسان بمعزلة عن الأدلة، ولقد كان للتطور التقني تأثير عميق على بنية المجتمع والحياة الاجتماعية للأفراد، وكان لتطور الاقتصاد، وتغير أسلوب الإنتاج، تأثيره على المجتمع حيث ساهم التطور الذي عرفته الألة في التأثير على العلاقات الاجتماعية،

فكان لحلول الألة والتقنية في الفضاء الاجتماعي تأثير على وظيفة الفرد وعلى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وعلى منظومة القيم والاستهلاك[xiii].

ويقول "ألفن تفلر" لقد مرت البشرية حتى الآن بموجتين من التحول مع كل منهما ثقافات وحضارات الأولى، وصلت أساليب حياتية جديدة محلها، الموجة الأولى تتمثل في الثورة الزراعية، أما الثانية فهي نشوء الثورة الصناعية؛ ووصلنا إلى مرحلة ما بعد الصناعي "ما بعد الحداثة" جعلنا نعيش في مرحلة مفتتة القيم والمبادئ، فالأسرة أصبحت مجزأة، والاقتصاد محطم والأنظمة السياسية مشلولة، والقيم تضرب بعرض الحائط، وتتحدى علاقات القوى السابقة، حيث بدأت التقنية تشغل الحيز وتحطم حدود الفضاءات الاجتماعية، وساهمت في رفع الإنتاجية ومضاعفاتها، وظهور وسائل إنتاج جديدة ووسائل اتصال جديدة، مما يميز بشكل جذري طبيعة الحياة للأفراد؛ وكذلك تغير العلاقات فيما بينهم[xiv].

نقد النظرية:

- **الجوانب السلبية[xv]:**

رفض النظريات الشمولية، نظرية ما بعد الحداثة ليست نظرية شمولية أو عمومية، أي أنها لا تحاول تفسير كل شيء يتعلق بالحياة الاجتماعية، وهي في هذا الجانب ليست مثل النظريات الكلية (الماركسية والوظيفية) التي قدمت نماذج للعالم الاجتماعي باعتباره نسقاً كلياً يحدد نفسه، ويرى منظروا ما بعد الحداثة أن العالم الاجتماعي يتكون من أفراد وجماعات وثقافات عديدة ومختلفة يكون سلوكها وهيتها متغيرة، ولا يمكن التنبؤ بها على نحو دقيق.

- **الجوانب الإيجابية[xvi]:**

١- الثقافة أصبحت هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاتصال أصبحت الثقافة هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية، وتشبع كل جانب من جوانبها.

٢- العولمة (وسائل الإعلام) تشكل انفجار الثقافة.

٣- تؤكد النظرية على الهوية والاختلاف والتعددية.

- تتفق الدراسة مع النظرية في أن التغيرات الثقافية كانتشار وسائل الاتصالات الحديثة المختلفة أصبحت من مميزات العصر الحديث، والتغيرات الثقافية تعتبر احدى متغيرات الدراسة.

تتفق الدراسة مع النظرية من حيث أن النظرية ترى أن:

ترى النظرية أن التقنية الثقافية والتغيرات في البناءات الاجتماعية قد صاحبها تغير ودخول المجتمع إلى مرحلة جديدة تسمى مرحلة ما بعد الحداثة، وتسمى الدراسة إلى معرفة التغيرات الثقافية التي أنتجتها التقنية الحديثة والإعلام والتغيرات الاجتماعية التي شهدتها البناءات الاجتماعية في المجال الأسري وتغير علاقات الأسرة.

ومن ثم لا يوجد مجال لمحاولة ابتداع نظرية تسعى إلى تفسير كل ما يفعله الناس طوال الوقت، وهذه محاولة لا يمكن الوصول إليها.

ويرى أنتوني جيديز أن ما بعد الحداثة هي مرحلة لا تزال قيد التشكيل وأن الأفراد والجماعات لا يزالون يشكلون ما بعد الحداثة ويغيرونه.

الاستفادة من النظرية وواجه الاختلاف والاتفاق بين الدراسة ورؤى النظرية:

إن هذه الطفرة من التغيرات التي تحدث كما تراها نظرية ما بعد الحداثة تحدث مما لا شك فيه سلسلة الجذرية في البناء ووظيفة النظام الاجتماعية بما فيها النظام الأسري، ومما لا شك أن الدراسة تتفق مع هذا الرأي حيث أن لهذه التغيرات تأثيراتها الموجبة والسالبة على الفرد ومن ثم الأسرة والمجتمع.

ترى ما بعد الحداثة أن المجتمع قد تطرأ عليه عدة متغيرات وخاصة في مجال التكنولوجيا وأن الدراسة ترى فعلاً أن التكنولوجيا فعلاً هي مصدر للتغيرات خاصة للمتغيرات الثقافية التي وصلت إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وترى النظرية أن ٩٠% من

التغيرات الثقافية والتكنولوجية مسئولة عن التغير حتى في الملبس والمأكل وتغير عاداتنا وتقاليدنا وعلاقاتنا الاجتماعية تتغير وتضعف وتتآكل[xvii].

ومما لا شك فيه أن وسائل الاتصالات الحديثة التي أنتجها لنا عالم التكنولوجيا باتت اليوم الأكثر استخداماً وشيوعاً بين الأفراد والجماعات واحتلالها المرتبة الأولى من حيث استخداماتها وحولت المجتمع بل العالم إلى قرية صغيرة وجعلت كل منازل القرية وجيرانهم على تواصل دائم ومستمر الأمر الذي أحدثت الكثير من التغيرات على كافة الأصعدة التي من بينها التغيرات الثقافية والاجتماعية في المجتمع، والتي أثرت بدورها على المجتمع وعلى مؤسساته بما فيها أول مؤسسة في المجتمع وهي الأسرة، وربما جعلت هذه التكنولوجيا علاقات الأسرة مفككة أكثر من تماسكها؛ ولا شك أن هذه التغيرات لن تكون في المجال التقني فقط بل تمتد جذورها كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها[xviii].

تتفق الدراسة مع النظرية في أن ثورة المعلومات قد ساعدت الكثير في الحصول على المعرفة العلمية وفي ذات الوقت ساهمت هذه الثورة في تغيير اللغة عن مسارها التي كانت عليه وظهور لغات جديدة موازية لها، **كما يرى (فرانسو ليوتار).**

توافق دراستنا الحالية أن التغيير الذي يحدث في المجتمع يدفع بالمجتمع أحياناً إلى التغير والدخول في عوامل وسلوكيات وأفعال جديدة كما يرى بوديار.

تتفق الدراسة مع رأي **(فردريك جيمسون)** من حيث أن السمات الجديدة في الثقافة والحياة الاجتماعية تصاحبها دون شك متغيرات اجتماعية وثقافية في سلوك وثقافة وحياة الفرد والأسرة والمجتمع مما لهذه التغيرات سلبيات وإيجابيات تجلبها لنا مرحلة ما بعد الحداثة وما وصل إليه المجتمع من تقدم في وسائل الاتصالات والإعلام وما قدمته لنا العولمة من تقنيات جعلت الفرد فرداً مستهلكاً أكثر من منتج ومما لا شك فيه إن لهذه الوسائل والتغيرات تأثيرات أثرت على الأسرة وعلاقاتها الداخلية والخارجية.

تتفق الدراسة مع رأي **(سكوت لامشي)** في أن المجتمع المعاصر أصبحت ثقافته مليئة بالرموز الثقافية الغربية، حيث جاءت هذه الرموز نتيجة التغير والتطور الثقافي الذي وصل إليه العالم اليوم من تقدم في الجانب العلمي والفكر الإنساني، فالإنسان في كل يوم مكتشف ومخترج أشياء جديدة ويتطور يوماً بعد يوم وهذا التطور والتغير يشمل في صفحاته رموز تشكله ويفهم من خلالها، من خلال الارتباط بالعالم الخارجي والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى فالاختلاط والتغير يجعل ثقافة الفرد تتغير ويكتسب أفكار ومعارف وثقافات أخرى ويتأثر بها مما يؤثر في سلوكه وأسلوب وعلاقاته مع الآخرين.

والمستويات بفعل التقدم الهائل في ثورة المعلومات ووسائل الاتصالات والثورات الاجتماعية التي حدثت في كثير من بلدان المجتمع العربي، والتكنولوجيا التي ألقت بظلالها على عاتق الأسرة من إيجابيات وسلبيات جعلتها تتحكم فيها وتمارس حياتها في التواصل من خلال هذه الاتصالات المتقدمة.

تتفق أيضاً مع رأي **(تيشة)** حيث يرى أن عصر ما بعد الحداثة هو عصر انعدام القيم، والدراسة الحالية ترى أن المجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة فعلاً وصل لمرحلة تغيرت فيها القيم وتلاشت عما كانت عليه سابقاً فتغيرت سلوكيات الفرد واتجاهاته وأفكاره وقيمه من خلال التغير الثقافي والمعرفي والتغير الاجتماعي والاحتكاك بثقافات المجتمعات الأخرى عن طريق التواصل من خلال وسائل الاتصالات الحديثة ووسائل الإعلام، وما وصل إليه الفرد من تقنيات حديثة أثرت فيه وفي عاداته وتقاليده وقيمه وأفكاره، حيث سهلت له طرق التواصل مع الآخرين وإقامة علاقات معهم من خلال عدة وسائل، حيث أصبح الانعزال عن الأسرة والتواصل مع التغير سمة من سمات العصر الإلكتروني، حيث انعدمت قيمة التواصل الاجتماعي وصلة الرحم وقيمة التعاون وأصبحت العلاقات الاجتماعية تتغير شيئاً فشيئاً بين الفرد وأسرته وبين الأسرة وعلاقاتها الداخلية والخارجية وقلت الزيارات الرسمية بين الأفراد وأصبحت ترسل تهنئة أو تعزية من خلال وسائل حديثة

وأصبح كل فرد مشغولاً وراء سعيه في الحصول على لقيمة عيشه وتحقيق أهدافه ومصالحه وإشباع رغباته.

اتجاه ما بعد الحداثة يرتبط بالتقدم التقني والصناعي، إلا أن التغيرات الفكرية كانت الأكثر تأثيراً بها، وتجسدت في الصراع بين القديم والتجديد، وتجليات ظهرت في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي الجانب الاجتماعي تجسدت في خصخصة المدارس والمستشفيات، وظهور أنماط الاستهلاك، ووجود نوع من التغير في التقاليد والعادات، ثم الانتقال من الأسرة الممتدة إلى النووية من حيث الحجم، وكذلك خروج المرأة للعمل[xix] من ضمن متغيرات الدراسة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، حيث أن حجم الأسرة قد تغير في المجتمع الليبي بشكل ملحوظ وأصبح نمط الأسرة النووية هو النمط السائد والمنتشر في أغلب مناطق ومدن المجتمع الليبي، بالإضافة إلى تغير نمط الاستهلاك، وتغير بعض العادات والتقاليد نتيجة لتغير وتقدم المجتمع، حيث أن التغير الاجتماعي يصاحبه تغيرات جانبية جذرية تتماشى مع تطور العصر ونلاحظ أيضاً التغير في المظاهر الخارجية للأفراد من ناحية اللباس وهبوط قيم الملابس المحجبة والمحترمة، هبوط قيم الملابس الحديثة وغيرها بشكل فاضح وتعميم موضاتها في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتنافى مع ديننا الإسلامي، كل ذلك التغير والتطور يجعل الأفراد مستهلكين أكثر من منتجين وهذه المرحلة تهدف إلى تحول الشعوب إلى أدوات استهلاكية، فالهوية الدينية والثقافية والخصوصيات القومية أصبحت لا مكان لها في السوق العالمية الحالية.

تصطدم الحداثة بمنظومة تقليدية فإنها تولد تمزقات تتكون تشوهات ذهنية ومعرفية وسلوكية كبيرة[xx].

ترى الدراسة الحالية أن هذا التصادم له تأثيراته على الفرد والأسرة والمجتمع، فانصدام مرحلة ما بعد الحداثة بالمرحلة التي تليها وما يصاحب ذلك من تغيرات ثقافية واجتماعي وسياسية واقتصادية في كافة الأصعدة، والمؤسسات، مما لا شك فيه سيؤثر ذلك على علاقة الفرد بأسرته وعلاقات الأسرة الداخلية والخارجية، حيث أن هذا التصادم

والاختلاط بين ماضي وحاضر التخطيط للمستقبل يجعل الفرد يتأثر بهذه المرحلة وربما يصل ذلك التأثير إلى تغير سلوكه وإدراكه لمواقف واتجاهات مختلفة في حياته العلمية والعملية مما يترتب على ذلك التأثير تغيراً في نشاطه وعلاقاته بالآخرين.

أكدت نظرية ما بعد الحداثة أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد قد تغيرت، يرى **(بروسي مازليش)** أن التطور الذي عرفته الألة له تأثير على العلاقات الاجتماعية وعلى منظومة القيم والاستهلاك وتغير أسلوب الإنتاج[xxi]؛ وأن العلاقات الاجتماعية كما ترى الباحثة قد أصابتها العديد من التغيرات الاجتماعية التي جعلتها تتغير وتتجه في اتجاه ليس اتجاهها بمعنى أن ما وصلت إليه الألة والتقنية من تقدم وتطور يجعل الفرد تتفاعل مع هذه التقدم ويزداد تفاعله نتيجة الأهداف، مما يجعل الفرد يتعلق بها أكثر ويتفاعل معها في واقع افتراضي واسع المجال مما يقلل من تفاعله مع أسرته في الواقع الاجتماعي.

تتفق الدراسة مع رأي **(ألفن تفلر)** أن مرحلة ما بعد الصناعي أو ما بعد الحداثة التي وصل إليها العالم اليوم اجتاحت مجتمعاتنا العربية ومنها مجتمعنا الليبي، التي تؤكد على تغير نمط العلاقات الاجتماعية بين الفرد وأسرته وعلاقته بالآخرين، وفعلاً ما يلاحظه الآن عليه في السابق، فتحولت إلى نوعاً من الخصوصية أو المصلحة وأصبحت أغلبها تقوم من خلال وسائل الاتصالات الحديث كالهاتف وشبكات الإنترنت، فمعظم الأفراد أصبحوا يفضلون إرسال رسائل القصيرة وتقديم صورة تهنئة كذلك تقديم واجب التعازي أصبح يكتفي به من خلال هذه الوسائل ربما نظراً لظروفهم التي تحكمهم على التواصل المباشر يلجئون إلى التواصل في المناسبات والأفراح والأحزان، حيث أصبحت الزيارات قليلة وضعيفة وتمارس من خلال وسائل الاتصالات الحديثة.

يرى **(دومنيك)** أن نظرية ما بعد الحداثة تصف ظهور نظام اجتماعي نجد فيه أن أهمية وسائل الإعلام والثقافة الشعبية تتحكم في العلاقات الاجتماعية وتشكيلها[xxii].

تتفق الدراسة مع رأي **(دومنيك)** حيث أن وسائل الإعلام والاتصالات أصبحت جزءاً من حياتنا تؤثر فينا ونتأثر بها وفي ثقافتنا وعلاقاتنا الاجتماعية بالآخرين.

الكل بدء يتجه نحو العالم الافتراضي أو الكوني كما ترى نظرية ما بعد الحداثة مما يضعف ويمزق أوتار الفرد وعلاقاته بأسرته وذويه، وأن نمط الحياة قد تغير في الأكل والملبس والعلاقات والتفاعلات الأسرية تغيرت ولم تعد قوية كما في السابق، وأن شبكة العلاقات الاجتماعية في البناء الاجتماعي يستند وتتغير كما يروا منظروا ما بعد الحداثة لتحل محلها شبكة علاقات اجتماعية جديدة تتحكم وتسيطر عليها ثقافة المأكل والملبس والمشرب والإنترنت والتباهي بحجم زيادة الاستهلاك، ومن ثم تغير البناء الاجتماعي إلى بناء اجتماعي قائم على شبكة العلاقات الاجتماعية وليست الحقيقة[xxiii].

ركزت نظرية ما بعد الحداثة على التغير والتقدم التقني والانفجار المعلوماتي وما وصلت إليه وسائل الاتصالات الحديثة وما أحرزته من تغير، وأيضاً على وسائل الإعلام كمتغيرات مجتمع ما بعد الحداثة، وتعتبر هذه التغيرات إحدى متغيرات الدراسة التي سوف تركز عليها الباحثة محاولة جاهدة التعرف عليها ومعرفة تأثيراتها الإيجابية والسلبية، فاتفقت بعض متغيرات مجتمع ما بعد الحداثة مع متغيرات الدراسة.

وفقاً لرؤى ما بعد الحداثة أصبحت الثقافة هي الكل المركب من الأفكار والاخلاق أسلوب ونمط لحياة من مأكل وملبس ومشرب ومأكل يحتسبه الإنسان من خلال ما يشاهده من صور عبر الشات والشبكات ويشكل له نسقاً رمزياً يوجه تفاعله الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة، تؤيد الدراسة ذلك، إن الثقافة أصبحت جزءاً من حياة الفرد تتحكم فيه، بمعنى أن الفرد المثقف المتعلم هو الذي يفهم كيفية التفاعل مع الشات والشبكات الاجتماعية.

إن نظرية ما بعد الحداثة ترى إنهاء عصر الحداثة وبداية عصر جديد وهذه النظرية بما أنها تتضمن في جوهرها عدة محاور كالثقافة والتغير الثقافي والاجتماعي والتقدم التقني ووسائل الإعلام، محل جعل النظرية أقرب لموضوع الدراسة التي ينطوي على التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية للأسرة الليبية.

٢- نظرية الانتشار الثقافي: نظريات العامل الثقافي:

تركز نظريات العامل الثقافي بشكل عام على السياق التغير الثقافي ومصادره، وهل هي داخلة أم خارجة وكيف تحدث ذلك وتتمثل في ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:

١. نظرية الانتشار الثقافي.
٢. نظرية الارتباط الثقافي.
٣. نظرية الصراع الثقافي، وما يهمنا في هذه الاتجاهات هو نظرية الانتشار الثقافي في الدراسة الحالية.

(١) نظرية الانتشار الثقافي: ترى أن الانتشار السمات الثقافية هو العامل الأساسي في إحداث التغيرات الثقافية، وهي تميز بين عناصر وأنماط الثقافة من جيل سابق إلى جيل لاحق داخل المجتمع نفسه وبين انتشارها عبر المكان أي نقلها من منطقة إلى أخرى، إلى أن تعم العالم الإنساني، لأن من سمات الثقافة الانتشار، وهذه النظرية بين انتقال التراث وانتشاره، فيعني الأول: الانتقال عبر الأجيال من جيل إلى جيل ويشير إلى التراث والإرث الثقافي، أما الثاني فيمكن القول بالاستعارات الثقافية والتركيز على العوامل الخارجية في التغير، وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان وتعتمد عملية الانتشار إلى عامل الاختراع والاكتشاف[xxiv].

وهناك العديد من الوسائل هي التي سوف نركز عليها الدراسة كمتغيرات أدت إلى التغير الثقافي والاجتماعي والذي أثر بدورهم على الأسرة والعلاقات والروابط الأسرية.

تبنى النظرية أفكارها على عامل الانتشار، وهو لا يعني انتقال الأفراد، وإنما يعني انتقال السمات الثقافية، وقد جاء مصطلح الانتشار الثقافي في كتابات علماء الأنثروبولوجيا، حيث يرى تايلور في كتابه "الثقافة البدائية" أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها البعض، مرجعاً ذلك التشابه إلى انتشار الثقافة من مصدر واحد أو من عدة

مصادر، نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات؛ وقد تكون هجرة ال عنصر الثقافية كاملة أو جزئية[xxv].

وتتمثل آليات الانتشار في الهجرة والاستعمار والثورة الأخيرة إحدى متغيرات الدراسة الحالية حيث تعتبر الثورة عامل مهم من عوامل التغير الاجتماعي.

ونظراً لسعة مجال الانتشار الثقافي وتعدد آلياته، فقد وجدت مدارس مختلفة في أنجاء العالم، وتمكن تحديد ثلاث مدارس هي[xxvi]:

أ- **المدرسة الألمانية النمساوية:** بزعامة (جرايبز) وهي تذهب إلى القول بوجود سبعة أو ثماني نماذج ثقافية تعتبر هي الأصلية ثم انتشرت في أرجاء العالم بشكل محلي أو جزئي.

ب- **المدرسة الإنجليزية** بزعامة "إليوت سميث" ودبرى" ورأت بأن هناك نقطة واحدة محورية لانتشار الثقافة وهي الحضارة المصرية التي عمت العالم إلى أن جاءت الحضارة اليونانية وحلت مكانها.

ج- **المدرسة الأمريكية:** أصحاب هذه المدرسة كل من بواز وكويبر، وهي التي تطرح أسئلة حول الآثار المترتبة على عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات وهذا التحليل أقرب إلى التحليل الاجتماعي.

يتضح مما سبق أن الانتشار الثقافي ضرورة حتمية من ضرورات الحياة وأصبحت المجتمعات تكسب ثقافات متعددة ومتغيرة الأهداف والأغراض، وترى الباحثة أن المجتمعات النامية أو المتخلفة تحاول الوصول إلى ما وصلت إليه المجتمعات المتقدمة من اختراعات واكتشافات ومن تقدم وتغير في كافة الأبنية والمجالات واكتسابهم ثقافتهم وخبراتهم؛ ومما لا شك فيه أن العوامل والمثرات الثقافية تتنقل من جيل إلى جيل ومن مجتمع إلى آخر عن طريق عامل الانتشار وحيث تكتسب الأسرة ثقافة أسرة أخرى أو يكتسب المجتمع ثقافة مجتمع آخر.

يتضح مما سبق أن الدراسة الحالية تبحث عن تفكك العلاقات الاجتماعية والتفكك الأسري الذي قد يكون أحد أسبابه إحدى عوامل التغير الثقافي كالانتشار الثقافي واستخدام الأفراد لوسائل التغير الثقافي الحديثة كالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة، حيث تفكك العلاقات الاجتماعية وانتشار العزلة بين الأفراد قد يرجع إلى الانشغال بهذه الوسائل.

فمن خلال عامل الانتشار الذي يعتمد على الاختراع والاكتشاف هناك آليات أخرى تساعد في عملية الانتشار كالهجرة والثورة وكذلك وسائل الإعلام والاتصالات في العصر الحالي وشبكة المعلومات الدولية الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة جميع هذه التغيرات تساعد على انتشار الثقافة بشكل أسهل وأسرة من فرد إلى مجتمع آخر ومما لا شك فيه أن لهذه التغيرات لها تأثيراتها على بنية الفرد والأسرة والمجتمع وهذا ما سوف تحققه نتائج الدراسة بعون الله تعالى في معرفة كيفية التأثير ومواجهته مما يتفق مع هذه النظريات.

نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، التي تعني بحصر العوامل المختلفة في الظاهرة موضوع الدراسة، كما أن الدراسة الوصفية هي التي تجيب على التساؤلات المتعلقة بكل ما يريد الباحثون معرفته عن مكونات الظاهرة في جوانبها المختلفة[xxvii]، عليه انطلاقاً من مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها في التعرف على بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي أدت بدورها إلى تغير علاقات الأسرة الاجتماعية والتفكك الناتج عن هذه المتغيرات في علاقات الأسرة أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية وتعتبر دراسة وصفية تحليلية لأنها تعرض بالوصف والتحليل السوسولجي "الكمي والتحليلي" بعض المتغيرات في وقت واحد مثل السمات العامة الاجتماعية والثقافية والأنماط السلوكية الاتصالية وكيفية تأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية للأسرة الليبية وتغير حجمها.

المنهج المستخدم في الدراسة: سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، فالمنهج هو عبارة عن جملة من الخطوات المتسلسلة التي على الباحث اتباعها في إطار التزام بتطبيق قواعد معينة تمكنه من الوصول إلى نتيجة معينة، وأنه الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة[xxviii].

المنهج الوصفي:

لا يقتصر المنهج الوصفي على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة فحسب، بل يتطلب الأمر بالإضافة إلى وصف الظاهرة، وجمع البيانات عنها ووصف الظروف والممارسات المختلفة تحليل هذه البيانات واستخراج الاستنتاجات، ومقارنة المعطيات وبالتالي التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها في إطار معين، وبناء عليه فإن المنهج الوصفي يعني أسلوب أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة اجتماعية أو مشكلة وسكان معينين[xxix].

ويعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة، متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد، أو أحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، وآثارها، والعلاقات التي تتصل بها، وتغييرها، وكشف الجوانب التي تحكمها[xxx].

ويعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتطويرها كمياً، عن طريق جمع معلومات مقننة عن مشكلة وتصنيفها، وتحليليها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة[xxxi].

يختلف المنهج الوصفي عن منهج المسح الاجتماعي، حيث يستهدف الأول وصف الظاهرة وتشخيصها للوصول إلى القوانين التي تتصل بظواهر الحياة ولا يهدف إلى ناحية تطبيقية أو يتبعه إلى إصلاح المنهج ويركز على أناس بعينهم أو مكان محدد أو مجال أو وضع معين، في حين يركز المسح الاجتماعي على المشكلة المرضية، ويحدد أعراض الظاهرة المدروسة وأسلوب مواجهتها[xxxii].

ولا يكتفي المنهج الوصفي بوصف وتحليل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها بل يهدف إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات، والخروج باستنتاج عام متعيناً في ذلك بالأدوات المنهجية المستعملة لهذا الغرض، كالملاحظة، والاستمارة، والوثائق والسجلات[xxxiii].

والمنهج الوصفي هو المنهج المناسب الذي سوف تستخدمه الباحثة في الدراسة، حيث يتناسب مع طبيعة الدراسة ومتطلباتها، حيث يسمح بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد مثل السمات العامة والاجتماعية والثقافية والأنماط السلوكية الاتصالية وبالتالي فهو يتيح لنا معرفة درجة التأثير والتأثر وحجمه على الأسرة وعلاقاتها الاجتماعية ويتيح لنا دراسة عدد من المتغيرات حيث سوف تركز الدراسة على ثلاثة متغيرات اجتماعية وثلاثة متغيرات ثقافية في المجتمع الليبي.

أدوات جميع البيانات:

تفرض طبيعة الظاهرة الاجتماعية وطبيعة مجتمع الدراسة على الباحثين اتباع أسلوب معين في جمع البيانات، ولصعوبة حصر كل المفردات مجتمع الدراسة سوف تلجأ الباحثة إلى استخدام أسلوب العينة، لما يوفر لها من الوقت والجهد والتكاليف؛ وتعرف أدوات جمع البيانات بأنها الوسيلة التي تستخدم في جمع المعطيات الكمية والكيفية حول الظاهرة، أو الواقع الاجتماعي المدروس، وتساعد على فهمه وتفسيره عندما يتم عرضه وتحليله لإصدار حكم على مدى مصداقية الفرضيات والعلاقات التي تربط بين المتغيرات التي يرى الباحث أنها تقود إلى وجود الموقف أو ا لظاهرة موضوع الدراسة[xxxiv] والوسيلة التي سوف تتبعها الباحثة في جمع بياناتها حول موضوع الدراسة هي الاستبيان والذي يعتبر إحدى أدوات جمع البيانات.

مجالات الدراسة:

أ. **المجال المكاني:** حددت الباحثة مكان دراستها في مجتمعنا الليبي في مدينة طرابلس.

ب. **المجال البشري:** يحدد مجتمع الدراسة من الأسر الليبية القاطنة بمدينة طرابلس ذكوراً وإناثاً.

ج. **المجال الزمني:** تستغرق فترة جمع البيانات من الميدان.

الخاتمة:

ليس ثمة شك أن التغيرات التي صاحبت العولمة بصفة عامة خلال السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... وغيرها من المجالات الأخرى تفوق كثيراً التغيرات التي يشهدها العالم خلال القرون السابقة، ومن ثم اختلت ظاهرة العولمة مكانة بارزة على ساحة الفكر الاجتماعي والسياسي والثقافي، فضلاً عن المجالات الاقتصادية والعلمية بصورة عامة خلال السنوات الأخيرة، وبالرغم من تباين واختلاف المواقف النظرية والفكرية والايدلوجية حول إيجابيات وسلبيات العولمة، إلا أن ثمة اتفاقاً بين الباحثين والمحليين على أن العولمة أصبحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه كل دول العالم، ويتأثر بهذا الواقع بكل ما تفرزه العولمة من متغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وإيجابيات وسلبيات.

وإذا كانت العولمة قد أحدثت تأثيرات واضحة في بني المجتمعات العربية بصورة عامة، فلا شك أن التغيرات التي شهدتها الأسرة تبدو أكثر وضوحاً ليس فقط على مستوى بنية الأسرة، بل أيضاً على وظائفها وعلاقاتها الاجتماعية وسلوكياتها وقيمها، غير أن هذه التغيرات ليست بحال من الأحوال تغيرات جذرية، وإنما في واقع الأمر أن ثمة تغير قد أصاب بعض المكونات والعناصر التي تمثل مكونات أساسية في الأسرة بينما ما تزال عناصر ومكونات أخرى تقليدية مستمرة وفاعلة وذات تأثير كالتغيرات الثقافية والتقدم التقني الذي نشهده تقدمه كل حين وما يصاحبه من تأثيرات مختلفة المستويات في الأسرة

سواء من ناحية العلاقات وتغير سلوكيات الفرد أو من حيث بناء القوة واتساق العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم الاجتماعية، وغيرها من العناصر والمكونات الأخرى ومن ثم يمكن القول بأن الأسرة الليبية ليست بمنأى عن هذه التغيرات والتحولات التي تعرضت لها الأسرة العربية بفعل التأثيرات التي تفرزها العولمة بصورة عامة غير أن هذه التغيرات تختلف من سياق اجتماعي إلى آخر من حيث الدرجة والتأثير والفاعلة، فعلى سبيل المثال، التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية تفوق كثيراً التغيرات التي تعرضت لها الأسرة على الصعيدين البدوي والرئيسي، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف البنى الحضرية عن الريفية والبدوية، ودرجة انفتاح كلا منهما على العالم الخارجي.

وبناءً على ما سبق ذكره فإننا نرى أن الاهتمام بتحليل كافة التغيرات التي تتعرض لها الأسرة في ليبيا يتطلب منا ضرورة الاهتمام بفهم وتحليل علاقات التفاعل والتداخل بين الأبعاد والمتغيرات الخارجية كالانفتاح على العالم الخارجي، العولمة، وما يبثه الفضائيات، وتطور نظم الاتصال الحديثة.. وغيرها من المتغيرات، والعوامل الداخلية كالتطور العلمي، والتقنية، ووسائل الإعلام، الإعلام المحلي، والتعليم، والثقافة، وسياسات التنمية..

والتأثير النسبي الذي مارسته هذه العوامل في المتغيرات التي تعرضت لها الأسرة الليبية سواء الريفية أو الحضرية خلال مراحل تاريخية متباينة، في ضوء علاقة المجتمع الليبي بالصعيدين الربي والعالمي.

وذلك لأن التحليل الذي ينطلق من النظرة الأحادية التي تركز على عوامل سواء داخلية أو خارجية لفهم التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الليبية لن يمكننا من فهم هذه التغيرات على المستويين النظري والتطبيقي فهما علمياً صحيحاً يتفق وأسلوب المنهج العلمي، بمعنى أن التركيز على البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو التكنولوجي أو الثقافي كأبعاد مستقلة عن بعضها لن يؤدي إلى فهم شمولي بقدر ما يؤدي إلى تشويه الحقائق

وتجزئتها وبعدها عن الواقع الفعلي، وينطبق ذلك أيضاً على الجوانب الخارجية دون الجوانب الداخلية أو العكس.

ومن ثم تبنت الباحثة رؤية نظرية تحاول من خلالها المتغيرات الاجتماعية كعوامل داخلية وتأثيراتها على الأسرة، والمتغيرات الثقافية كمتغيرات خارجية وتأثيراتها على الأسرة وعلاقاتها الاجتماعية، ولذلك ينطلق المدخل النظرية للدراسة من كون الأسرة والأسرة الليبية من أهم النظم الاجتماعية في المجتمع، وذلك فإن أية تغيرات تطرأ على الواقع الاجتماعي الليبي سوف تؤثر بلا شك على النظم الاجتماعية بما فيها الأسرة الليبية وذلك من حيث حجمها، وبناءها، ووظائفها، وأهميتها، وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، هذا فضلاً عن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.

وقد سعت الباحثة جاهدة في استخدام نظرية ما بعد الحداثة كمدخل نظري للدراسة وبالرغم من أنه مدخل فلسفي أكثر ما هو اجتماعي إلا أن حاولنا قدر الإمكان تسليط الضوء على بعض المتغيرات ذات الصلة بموضوع متغيرات الدراسة، وفي حقيقة الأمر اكتفينا بنظرية ما بعد الحداثة لتفسير متغيرات الدراسة، وأن استخدام نظرية وأكثر سوف يتم توظيفها في نفس موضوع الدراسة ولكن باتجاهات مختلفة كل نظرية لها اتجاهات معينة، لذلك اكتفينا بنظرية شاملة وأقرب إلى موضوع الدراسة وهي نظرية ما بعد الحداثة التي تتناول التغير والتحديث والتغير الثقافي والاجتماعي وهو صلب محور الدراسة.

وقد عرض في الفصل تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهداف الدراسة وتساؤلاتها، والإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة، والنظرية المستخدمة في الدراسة.

المصادر والمراجع

[i] سامية مصطفى الخشاب: التغير الاجتماعي، دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص١١٣.

[ii] مريم نريمان: استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير، مكتبة الرسالة العلمية، جامعة المنصورة، ٢٠١٢، ص٨.

[iii] فايز الصباغ: علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص١٥٢.

[iv] إبراهيم عيسى عثمان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشرق، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٠، ١١.

[v] محمد الشيخ وياسر الطائرة: مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، الطليعة، لبنان، ١٩٩٦، ص٩٨.

[vi] ترجمة عمر خيري: ماهية ما بعد الحداثة في العلوم الاجتماعية من موقع: What–Whwn–How، ٢٠٠٥، ص٤٣.

[vii] جان فرانسو ليوتار: الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان، القاهرة، دار نشر قيات، ١٩٩٤، ص٤٠.

[viii] فريد جيمسون: ما بعد الحداثة ومجتمع الاستهلاك، ترجمة عايد إسماعيل، نقلاً عن: http://www.nizwa.com/volumeul

[ix] السيد ياسين: الحداثة ما بعد الحداثة، نصوص مختارة، الدار البيضاء، دار توبقال، الجزائر، ١٩٩٦، ص١٢.

[x] محمود فتحي عبد العال: الأسس النظرية والمنهجية لتيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع، تحليل نقدي، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص٢١٢.

[xi] جمال علي الدهشان: ما بعد الحداثة والتربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لقسم أصول التربية "التربية في مجتمع ما بعد الحداثة"، كلية التربية، جامعة بنها، الفترة ما بين ٢١ – ٢٢ يوليو ٢٠١٠، ص٣٥.

[xii] صموئيل باري: الطريق إلى ما بعد الحداثة: ترجمة ريفان السويسري، مجلة مزايا الثقافية، القاهرة، العدد٤، ٢٠٠٧، ص٤٠.

(xiii)

(xiv) محمد حسام الدين: الصورة والجسد، دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٣.

(xv) مصطفى الزاهد: قيم المجتمعات بعد الحداثة وخصائصها، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، عدد٣، ٢٠١٦، ص٤.

(xvi) أحمد عبد الحليم عطية: ما بعد الحداثة والتفكيك، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٤٣.

(xvii) لبنى لطيف: علم اجتماع ما بعد الحداثة، دار عودة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٧.

(xviii) السيد ياسين: الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٥٢.

(xix) سامي محمد نصار: قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٩.

(xx) صموئيل باري: مرجع سبق ذكره، ص٩.

(xxi) محمد حسام الدين: مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

(xxii) محمد سيد أحمد بيومي، تقديم علي ليلى، النظرية الاجتماعية في عصر العولمة من الحداثة إلى ما بعد الحداثة من مكتبة الأنجلو المصرية، كلية الأداب، عين شمس، ٢٠٠٣، ص١٣.

(xxiii) أحمد سالم الأحمر: اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي، الدار الأكاديمية، طرابلس، ليبيا، جامعة طرابلس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٩، ص١٠٢.

(xxiv) أمباركة أبو القاسم الذئب: التغير الاجتماعي مبادئ ونظريات، الحكمة للنشر، جمهورية مصر العربية، القاهرة، زهراء، مدينة نصر، ٢٠١٤، ص١٠٥.

(xxv) محمد عبد المولى الدقي: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، مجدلاوى، ٢٠١٣.

(xxvi) أمباركة أبو القاسم الذئب، مرجع سبق ذكره، ص٢٥، ص١٤٨.

(xxvii) عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي، محاولة رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٥٧.

(xxviii) السيد أحمد مصطفى عمر: البحث العلمي، إجراءاته ومناهجه، مكتبة الفلاح، القاهرة، ٢٠٠٢، ط٢، ص١٦٦.

[xxix] إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطلعية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٥٧.

[xxx]خاطر أحمد مصطفى: البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠١، ص٢٧٨.

[xxxi] محمد شفيق: البحث خطواته لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المطبعة العصرية، ١٩٨٥، ص٨٠.

[xxxii] بلقاسم سلاطنية: حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، المعرفة ومناهج البحث الاجتماعي، الكتاب الأول، الدار الجزائرية، ٢٠١٧، ص١٤٢.

[xxxiii] مصطفى سيد حامد: البحث الإعلامي، دار الفلاح، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤١.

[xxxiv] محمد علي محمد وآخرون: علم الاجتماع المعاصر، أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص١٩٢.